

هنا يقع في ثلاث مقامات الاول في الدليل الذي يوجب  
 ستر العورة والثاني في بيان ما يكون عورة وما لا  
 يكون والثالث في بيان اي مقيد اذ من انكشاف العورة  
 يكون ما فيها الجوارح الصلاة والى مقيد ان لا يكون ما فيها  
 اما الاول فنقول يجب على المصلي ان يستر عورته  
 قبل ان يشرع في الصلاة بالنصين المذكورين في المتن  
 ونعوله عليه السلام لا تغفل صلاة لحيضك الا تحجاب  
 اي باللفة اما وجه الاستدلال بالاية فهو ان الله  
 تعالى امر باخذ الزينة عند كل مسجد والمراة سترت  
 العورة اهل الصلاة لا لاجل الناس بل يثبت وقد  
 ستر العورة لاجل الناس بادلة اخر مثل قوله تعالى  
 ولا يبدين زينتهن الاية وقوله عليه السلام لجره  
 وار تحرك وقوله عليه السلام عورة الرجل ما بين  
 سرتة الى ركبتة الى غير ذلك من الادلة التي تعرف  
 في كتاب الخطر والباحة وهذا لان الناس في السور  
 الترميم في المساجد ولو كان لاجل الناس لقال عند  
 كل سورة كذا في النهاية فكان مفضلة خذوا انوار  
 عورتكم عند كل صلاة لان اخذ الزينة لنفسه محال  
 لان المراد من الزينة هنا ستر العورة والستر فعل  
 عرضي واخذ العرض محال فارد بدها وهو السور  
 محال فكان من باب اطلاق اسم الحال على الجمل ولا يريد  
 من المسجود الصلاة فكان من باب اطلاق اسم الجمل على  
 الحال وظاهرها بيان لوجود الاتصال العوركي

بين

بين الحال والمحل فيكون امر الستر العورة في الصلاة  
 فالامر للوجوب **فان قلت** الاية نزلت في شأن الطواف  
 فانهم كانوا يطوفون عراة ويقولون لا نقصد ابدا  
 في ثياب اذن نزل فيها فنزلت فكيف تكون حجة في  
 وجوب ستر العورة في الصلاة **قلت** الاصل ان  
 العورة لهو اللفظ لا خصوص السبب عندنا على  
 ما عرفت في الاعمال وهذا اللفظ عام لانه قال عند كل  
 مسجد ولم يقل عند المسجد الحرام فنعم هو وجه واما  
 وجه الاستدلال بقوله عليه السلام او الكلام ثوبان  
 فهو انه لفظه استحباب وخصناه الاخبار عن الحالة  
 التي كانوا عليها من ضيق الثياب وفي ضمنه الفتوى  
 من طريق الخوي اي اذا كانت ستر العورة واجبا  
 لا سيما في الصلاة وليس لكلام ثوبان فكيف لم تعلموا  
 حواشي في السور الواحد قاله الخطابي والرواية  
 الاخرى يعناه واما المقام الثاني فهو ان عورة  
 الرجل من تحت سرتة الى تحت ركبتة وعورة الامة  
 القننة والمدرسة واما الولد والمكاتبه مثل عورة الرجل  
 مع ظهره وبطنه وعورة الحرة جميع دينها الله  
 وجهها وكفها وفي قدمها وراياتها واما المقام  
 الثالث فهو ان الكثير من انكشاف العورة مانع  
 والتعليل ليس مانع وربع العضو وما فوقه كثير  
 وما دونه قليل عند اي حنيفة ومحمد بن ابي  
 عنهما سواك من العورة القليلة وهي القبل